رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 2 / 12 / 2022
تاريخ قبول البحث 7 / 3 / 2023

التطورات السياسية وإنعكاسها على إدارة المرحلة ألإنتقالية في مصر (دراسة تحليلية)

Political developments and their reflection on the management of the transitional period in Egypt (An analytical study)

الباحث حيدر جواد محمد
جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية
Haider Jawad Muhammad
University of Baghdad College of Political Science

أ.م.د منى جلال عواد
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Asst. Prof. Dr Mona Jalal Awwad
University of Baghdad College of Political Science

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان المرحلة الانتقالية ليست مرحلة واصلة بين مرحلتين فحسب، أو مرحلة تسيير أعمال، إنما هي انطلاقة إلى بناء جديد، وسعي إلى تكوين تعاقد سياسي ومجتمعي جديد في إطار استراتيجية واضحة، وفي إطار انتقال وخطوات تدريجية متراكمة يمكن أن تُحدث أثراً في عملية الإصلاح الجذري في المجتمع، إذ لابد أن تكون المراحل الانتقالية مراحل مخططة ومدبرة وتقوم على الوصل بين الاستراتيجي والمرحلي ، فنجاح المرحلة الانتقالية مرهون بالأدوار الايجابية التي تؤديها النخب السياسية،ذلك من خلال فتح حوار شامل مع جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاتفاق على خارطة طريق تنقل الدولة من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية :"التغيير السياسي" ،"التطورات السياسية" ،"نتائج ومآلات المرحلة الانتقالية"

Abstract

The transitional phase is not only a connecting phase between two phases, or a business process phase. Rather, the transitional phase is a start to a new construction, an effort to form a new political and societal contract within the framework of a clear strategy, and within the framework of transition and gradual accumulated steps that can have an impact on the reform process. Therefore, the transitional phases must be planned and orchestrated phases and based on the link between the strategic and the interim. The success of the transitional phase depends on the positive roles played by the political elites, by opening a comprehensive dialogue with all political and social actors and agreeing on a roadmap for moving the state out of the phase. Transition to the stage of democratic consolidation.

Keywords: "political change", "political developments", "results and outcomes of the transitional period"

المقدمة

إن المرحلة الانتقالية في الدول العربية التي شهدت عملية التغيير السياسي،ومن ثم صراعات سياسية ضخمة منذ عام (2011) م،تعد من المراحل المهمة في تاريخها، بعد تخلي قيادات النظم السياسي السابقة عن السلطة ،ومن ثم اتخذت الأمور بعدها مسارات مختلفة، بل ومتناقضة أحياناً حيث اتجهت بعضها للاستقرار بينما استمرت حالة الاضطراب في البعض الآخر وواجهت مخاطر وتحديات كبيرة ، منها تحدي تكوين مؤسسات سياسية لديها القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، والتاسيس لانظمة سياسية قائمة على اسس دستورية وقانونية تعمل على تحقيق اهداف ومطالب الجماهير بانشاء نظام سياسي ديمقراطي تعددي، وخصوصًا انها جاءت قطعًا جذريًا مع نظام قديم يفتقد لمعايير الحرية والديمقراطية،

تغلب عليه صفة الشمولية، لتحل محله حركات وقوى سياسية تدعو للإصلاح السياسي، وقامت هذه التحديات والمخاطر أساسًا على نوع من التصدع الذي برز من خلال اختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية والسياسية،خصوصا بين الإسلاميين والعلمانيين،وقد اختلفت اليات ادارة المرحلة الانتقالية من دولة الى اخرى وبالتالي اختلف المسار ومن ثم النتائج ، وما يسعى إليه هذا البحث هو معالجة قضية التطورات السياسية التي رافقت عملية التغيير السياسي في (مصر) بعد عام (2011) م، وتاثيرها على إدارة المرحلة الانتقالية ، والاليات التي تم اتباعها في سبيل الانتقال الى نظام ديمقراطي يلبي مطالب وتطلعات الجماهير ، ولذلك سوف نتطرق الى طبيعة المرحلة الانتقالية ومكوناتها ، والعوامل الحاكمة لطبيعة تركيب المرحلة الانتقالية ، ثم أبرز التحديات التي واجهتها وما آلت اليه من نتائج.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الاجابةعلى التساؤل الاتي: هل استطاعت (مصر) خلال المرحلة الانتقالية من التأسيس لنظام ديمقراطي ومؤسساتي قادر على تحقيق مطالب الجماهير وانشاء نظام سياسي قائم على اسس شرعية ؟

فرضية البحث: أن نجاح المرحلة الانتقالية مرتبط بنجاح الثورة ليس في الإطاحة برأس النظام ولكن بالقدرة على تأسيس أنظمة ديموقراطية بديلة مع التمكين للثورة، باستعادة الإجماع الوطني ونبذ كل استقطاب أيديولوجي لمواجهة مؤامرات للثورة المضادة.

مناهج البحث: اقتضى إثبات فرضية البحث الاعتماد على منهج التحليل النظمي الذي يقوم على جمع المعلومات ومن ثم تحليلها وذلك للتوصل الى النتائج ، وذلك عن طريق بحث المدخلات القانونية للإصلاح الدستوري، وطبيعة المخرجات السياسية وتحليل الاليات التي تم اتباعها في ادارة هذه المرحلة وبيان مدى نجاحها في تحقيق الاهداف المرجوة منه ،اضافةً الى المنهج التاريخي الذي اعتُمِدَ لدراسة المراحل التي مرت بها عملية بناء الدولة والنظام السياسي من خلال المرحلة الانتقالية.

هيكلية البحث :تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة وتضمن المحور الاول آليات ادارة المرحلة الانتقالية،وبحث المحور الثاني مرحلة التأسيس واليات النشوء ،بينما تناول المحور الثالث نتائج ومآلات المرحلة الانتقالية .

المحور الاول : آليات ادارة المرحلة الانتقالية

كان يوم الاحتفال بعيد الشرطة في يوم الثلاثاء (٢٥) كانون الثاني (٢٠١١) م،هو الشرارة الأولى لأحداث الثورة فيما سمي بيوم الغضب ، إذ استمرت حركة الاحتجاج الى اليوم الثاني، ولكن تم تفريقها بالقوة ، فقد لجأت قوات الأمن المركزي الى فض الاعتصام في ميدان التحرير بالقوة ،وقد شملت الاحتجاجات محافظات أخرى فضلا عن القاهرة ، مثل دمياط وأسيوط والمحلة الكبرى والاسكندرية والمنصورة والسويس والاسماعيلية وطنطا[1]، لذا لم يكن غريبا أن تستمر الحركة الاحتجاجية وأن تشهد نقطة تحول ابتداء من يوم الجمعة الموافق (28) كانون الثاني(2011) م، ففي ذلك اليوم توجه الملايين عقب صلاة الجمعة لدعم المعتصمين في ميدان التحرير،وفي ذلك اليوم سمع لأول مرة شعار(يسقط

حسنى مبارك)، قرر مبارك استدعاء الجيش وفرض حظر التجول وفي هذه اللحظة تحديداً بدأت الوقفة الاحتجاجية تتحول إلى ثورة حقيقية،وخصوصاً بعدما عجز النظام الحاكم عن فهم ما يجري،ولم تتوقف المظاهرات والاعتصامات على الرغم من قطع وسائل الاتصال الالكتروني وتوقف حركة القطارات، وتحدي المتظاهرون قرار حظر التجول رافعين شعار(ارحل)،هنا قرر مبارك تغيير أسلوبه في إدارة الأزمة وتوجه الى شعبه يوم (1) شباط (2011) م،بخطاب عاطفي ضمنه تنازلات جديدة لم ترق أيضا إلى مستوى الحدث،أشار فيه إلى أنه قرر الا يرشح نفسه في انتخابات الرئاسية القادمة غير أن المعتصمين صمدوا وأكدوا تمسكهم برحيله وطالب بعض المتظاهرين بالزحف على القصر الجمهوري،وعندما أدركت قيادة الجيش أن الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي بدأ يخرج بالفعل عن نطاق السيطرة، وباتت مقتنعة بأن رحيل مبارك لم يعد أمراً يمكن تجنبه، قررت أن تأخذ بزمام المبادرة في يدها، فاجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لأول مرة من دون رئيسه، وأصدر بياناً أطلق عليه (البيان رقم واحد) جاء نصه كالتالي (انطلاقاً من مسؤولية القوات المسلحة،والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه ، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من شباط (2011) م المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة لبحث تطوّرات الموقف حتى تاريخه،وقرّر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته)، في تلك اللحظة تحديداً ، أدرك كثيرون أن نهاية (حسني مبارك) كحاكم لمصر باتت وشيكة ،ولأن الجماهير كانت تستعد في اليوم التالي ، (11) شباط (2011) م، لمظاهرت حملت وقتها مسميات عدة (جمعة الزحف و جمعة الخلاص و جمعة النصر)[2] ، وعلى اثر ذلك سرعان ما جاء الرد من خلال خطاب التنحي الذي ألقاه اللواء (عمر سليمان)،نائب رئيس الجمهورية،ورد فيه (أن الرئيس محمد حسني مبارك فوض المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد)، وفي اليوم التالي للتنحي أصدر هذا الأخير بياناً تعهد فيه بالإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية ، ونقل السلطة إلى رئيس منتخب، وذلك مع الإبقاء على الحكومة القائمة آنذاك، وهي حكومة الفريق أحمد شفيق لتصريف الأعمال ،تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة التنفيذية والتشريعية بعد تنحي مبارك عن الرئاسة في (11) شباط (2011)م، و قد رحب الكثير من عامة الناس بنقل السلطة إلى الجيش ، فضلًا عن القوى السياسية وقوى شباب الثورة ، خصوصا أن موقف الجيش طوال أيام الثورة حشد له تأييدا شعبيا ، وهو التأييد الذي جسّده الشعار الذي كان يردد في ساحات الاحتجاج (الجيش والشعب إيد واحدة)، وكانت القوى السياسية والشبابية تأمل في أن يحمي الجيش الثورة ، ويدير المرحلة الانتقالية على نحو يحقق مطالبها ، ويسلم السلطة للمدنيين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية [3].

وأدت ثورة (25) كانون الثاني إلى اعتقال رموز من عهد (حسني مبارك) مثل(وزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير الإسكان أحمد المغربي ، ووزير السياحة زهير جرانة ، ووزير الإعلام أنس الفقي ،

ورئيس الوزراء أحمد نظيف ، ورئيس مجلس الشعب المحلول ، أحمد فتحي سرار ،والأمين السابق للتنظيم في الحزب الوطني أحمد عز ،ووزير البترول والثروة المعدنية الأسبق ، سامح فهمي)،وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود في (2011/2/28) م، قراراً بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة،والعقارية،والنقدية،والأسهم،والسندات،ومختلف الأوراق المالية في البنوك والشركات وغيرها،المملوكة للرئيس السابق(حسني مبارك)،وزوجته سوزان ثابت،ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما وأولادهما القصر، كما قرر النائب العام منع (مبارك وأسرته) من مغادرة البلاد ، وفي (2011/3/8) م، أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام ، كما قرر المجلس العسكري في (2011/4/6) م، تشكيل لجنة للتحقيق في ثروة (حسني مبارك) في إطار تحقيق شامل حول الفساد ،كما قدمت حكومة أحمد شفيق في (2011/2/24) م،اعتذاراً للشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تم ارتكابها في حقه طوال السنوات الماضية ،غير أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة استجاب للمطلب الرئيسي من ثورة (25) يناير في (2011/3/3)م، وأعلن قبول استقالة شفيق ، وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة [4].

يتكون (المجلس الاعلى للقوات المسلحة) من(18) عضوا،ويرأسه المشير(حسين طنطاوي) وزير الدفاع ، ونائبه الفريق (سامي عنان)، رئيس الأركان ، ويضم قادة الأفرع الرئيسة في القوات المسلحة، بالإضافة إلى مساعدي الوزير، وهو هيئه غير معروفة لأغلب المصريين لأنها لا تجتمع إلا في أوقات الحرب، وليس معروفا حتى الآلية التي يتم بها اتخاذ القرار داخل المجلس،هل يتم اتخاذه بالإجماع في كل القرارات، أم أن رئيس المجلس له الحق في الانفراد باتخاذ القرار،بمعنى هل التشاور إلزامي أم اختياري، كما ليس معروفا أيضا كيفية توزيع الملفات المهمة داخل المجلس،وإن كان بعض الأعضاء يبرزون في مجالات معينة أكثر من غيرها، كذلك ما يتعلق بتفويض السلطات والصلاحيات، وكيفية توزيعها بين المجلس والحكومة، كذلك ليس متداولاً آلية التجديد والتعيين داخل المجلس،هل يوجد التزام بسن التقاعد الرسمي، وما هو مصير العضو الذي يبلغ سن التقاعد،وهل تستوي الأصوات عند التصويت، أم يكون لبعضها أفضلية حسب الأقدمية والخبرة مثلا،هذا الغموض في منظومة القرار داخل المجلس، تشكل عقبة في تواصله مع ،الجماهير [5].

وبعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد شهدت مصر مرحلة انتقالية لحين تسليم إدارة البلاد إلى حكومة منتخبة، وهذا ما تم الاتفاق عليه من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حدد مدة عمله بستة أشهر يتم أثنائها تعليق العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، والالتزام برفع حالة الطوارئ بأسرع وقت ممكن [6].

وبعد تعطيل دستور (1971) م، واصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمارس جميع السلطات مؤقتا في مرحلة انتقالية على اثر المؤسستين اللتين كانتا تمارسان العمل السياسي الدستوري وتتخذان القرارات بشان هذا العمل، وهما رئاسة الجمهورية بسلطاتها التنفيذية، ومجلسا الشعب والشورى بسلطتهما

التشريعية، فقد انتهت الأولى وحُلّ الأخيران، ة ،بات واجبا خلال هذه المرحلة أن يعاد بناء المؤسسات الدستورية السياسية على نحو ديمقراطي لتعود إلى ممارسة سلطاتها الدستورية[7].

ولما كان تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية لا يوجد له سند دستوري ،كون المادة (٨٤) من دستور (1971) م ،تنص على أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس مجلس الشعب مقاليد السلطة لمدة لا تزيد على ستين يوماً ، فقد فجر هذا جدلاً سياسياً واسعاً حول كيفية تنظيم المرحلة الانتقالية من الناحية الدستورية ، وبرز في خضم ذلك اتجاهان مختلفان : الأول اعتبر أن دس دستور(١٩٧١)م سقط بسقوط النظام ، الأمر الذي يحدو إلى المبادرة بوضع دستور جديد والاستفتاء عليه،والثاني ذهب إلى تعديل بعض مواد من دستور (١٩٧١) م، تتعلق مدد الرئاسة ، وشروط الترشح لها ، وطبيعة اللجنة المشرفة على انتخاباتها ، فضلاً عن آلية تشكيل الجمعية التأسيسية التي يعهد لها بوضع دستور جديد،وقد تم ترجيح الرأي الثاني [8]، وكانت أولى الخطوات الدستورية التي اتخذها المجلس الأعلى للقوات المسلحة أصدار اعلان دستوري في (١٣)شباط (٢٠١١) م، وفي(١٤) شباط (٢٠١١) م،بتشكيل لجنه لتعديل الدستور المصري وتحديد القواعد لإستفتاء شعبي على التعديلات يعقد خلال شهرين من تأريخ تأسيسها [9]، وجاء هذا الإعلان مكوناً من تسع مواد من الدستور، تقرر تعديلها في مدة لا تتجاوز العشرة أيام، على أن يتم طرح هذه التعديلات في استفتاء شعبي، أهمها أعلان تعطيل العمل بأحكام دستور (١٩٧١) م، والتأكيد على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إدارة شؤون البلاد لمدة مؤقتة [10]، والمادة (75) المتعلقة بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، والمادة (76) المتعلقة بأسلوب الترشح لرئاسة الجمهورية، والمادة (77) المتعلقة بمدة تولي رئيس الجمهورية مهام الرئاسة والتجديد، وكذلك المادة (88) المتعلقة بالإشراف القضائي على الانتخابات، والمادة (93) المتعلقة بالفصل في صحة عضوية نواب مجلس الشعب والمادة (189) المتعلقة بآليات تعديل الدستور، إلى جانب المادة (179) المراد إلغاؤها من مواد الدستور بصورة كلية، وتتعلق بحق رئيس الجمهورية في إحالة أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أي جهة قضائية منصوص عليها في القانون والدستور[11]، كما تضمن وصفاً لخريطة الطريق لانتقال السلطة لحكومة مدنية منتخبة تتلخص في اجراء انتخابات برلمانية تتبعها انتخابات رئاسية ، وبالتوازي يقوم البرلمان بأختيار لجنة تأسيسية من مئة عضو تقوم بكتابه دستور جديد [12].

وقد طالبت القوى الليبرالية بتمديد المرحلة الانتقالية لحين إصلاح الحياة السياسية وإطلاق الفرصة أمام جماهير الثورة لتنظيم صفوفها وتشكيل أحزابها، بينما الاسلامية تطالب الالتزام بالشهور الستة وإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة في ستة أشهر، وهي مهمة بالغة الصعوبة، لكن هذه القوى تدرك أنها الأكثر خبرة وتنظيماً[13]،وقد برز الخلاف حول انتخاب رئيس الجمهورية كون لم يتم تحديد هل يجري في ظل الإعلان الدستوري أم في ظل الدستور الجديد، وإذا كان الخلاف قد بدأ حول الاستفتاء على المواد التسعة ، فأيده(77 %) من المواطنين و عارضه (٢٣ %)، فقد تصاعد الخلاف تصاعد

حول مسألة أخرى هي هل تجرى انتخابات مجلس الشعب أولا أم تجرى عملية وضع الدستور الجديد ، وتصاعد الخلاف إلى درجة تهدد بانقسام قوى الثورة وتبديد طاقتها في معارك جانبية تشغلها عن تحقيق أهداف الثورة الأساسية ، تزايد الاستقطاب في المجتمع المصري بين الجبهتين ، وكان لابد من إيجاد حل لهذه المشكلة يوقف هذا الخلاف ويستعيد وحدة القوى الثورية ، حيث طرحت مسألة إمكانية الاتفاق بين الأطراف على المبادئ الأساسية الحاكمة للدستور التي وصفها القانون الدستوري بأنها مواد فوق دستورية ، بمعنى أنها غير قابلة للتعديل [14].

المحور الثاني : مرحلة التأسيس وآليات النشوء

حين أقر المجلس العسكري التعديلات الدستورية المقترحة وطرحها للاستفتاء العام، تحمس لها تيار الإسلام السياسي،وشرع في تنظيم حملة ترويج هائلة، مطالباً أتباعه بالتصويت عليها بـ (نعم) باعتباره واجبا دينيا ودفاعاً عن الإسلام ذاته، ووصل الحماس ببعض الدعاة ورجال الدين إلى حد إطلاق مصطلح (غزوة الصناديق) على الاستفتاء الذي جرى يوم (19) آذار من العام (2011)م [15] ، من ناحية أخرى ، أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، بياناً أعلنت فيه رفضها للتعديلات ، ودعت الشعب إلى التصويت بـ (لا) في الاستفتاء ، مطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار (إعلان دستوري مؤقت) ، كما طالبت جماعة الإخوان بمراجعة موقفها من التعديلات والنظر إلى (المصلحة العليا للوطن)،وأكد البيان،الذي وقع عليه أحزاب (الجبهة ، والتجمع ، والجمعية الوطنية للتغير، وائتلاف شباب الثورة،والشيوعي المصري،وتحالف المصريين الأمريكيين، والحملة الشعبية لدعم البرادعي ، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني)، أن دستور عام (1971) قد سقط بفعل ثورة (25) كانون الثاني، وأن سريان التعديلات المقترحة يعيد الاعتبار إليه، كما أعلنت أحزاب(الوفد ، والتجمع ، والجبهة ، الناصري ، والكرامة ، والوفاق ، والغد)، رفضهم للتعديلات ، ودعوا الناخبين للتصويت بـ (لا)[16] .

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، تولى سلطة الحكم في البلاد بموجب الشرعية الثورية التي أحدثتها ثورة (٢٥) كانون الثاني (٢٠١١) م، وهو قد تولى هذه السلطة منذ أصدر بيانه الأول في (10) شباط، واكتملت له السلطة بتنحي الرئيس المخلوع في(11) شباط (٢٠١١)م ، وقد حل في السلطة محل رئاسة الدولة التي آلت إليه ثوريا ويحل مجلسي الشعب والشوري الذي قرره استجابة لمطالب الثورة ، وتسلم ناصية سلطتي التشريع والتنفيذ ، وهو بموجب هذا الوضع صار بإمكانه تنظيم علاقات الحكم في الدولة على ما جاء بالإعلان الدستوري الذي أصدره ، ولكنه كان مقيدا في إصدار هذا الإعلان بنتائج الأحكام الدستورية التي استفتي الشعب عليها ، فلا يستطيع أن يحيد عنها ؛ لأنها إرادة شعبية صدرت بعد الثورة وبموجبها على وجه نظامي وديمقراطية ولأنها هي ذاتها ما صار يستمد المجلس العسكري شرعية حكمه منها ، وهي من حدد لسلطته فترة انتقالية ببرنامج زمني معين وبإجراءات سياسية لابد من

اتخاذها لقد عرض المجلس هذه الأحكام على الشعب طالبا الاستفتاء عليها،وبالتالي يكتسب شرعية قيامه على رأس الدولة من هذا الاستفتاء [17].

إن الاستفتاء الشعبي الذي جرى في (19) اذار(٢٠١١) م،تضمن أحد عشر نصا دستوريا ، منها خمسة نصوص تتعلق برئيس الجمهورية وشروط توليه ، وإجراءات ترشيحه وانتخابه، كما تضمن نصوصا أخرى تتعلق بمجلسي الشعب والشوري والطوارئ ، فضلًا عن أنه، رسم الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية وأحكام وضع الدستور الجديد للدولة خلالها ، وفور الإعلان عن نتيجة الاستفتاء أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا يفيد بأنه تقرر إعداد إعلان دستوري جديد لتنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية القادمة يتضمن أحكام المواد التي وافق عليها الشعب للعمل بمقتضاها وذلك لحين انتخاب السلطة التشريعية و انتخاب رئيس الجهورية ،وبالفعل صدر يوم (30) اذار (٢٠١١) إعلان دستوري مكون من (63) مادة موقع من قبل القائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الإعلان الذي يضع الأسس العامة لنظام الحكم ويوضح صلاحيات السلطات العامة ويقرر المهام الموكلة للمجلس الأعلى خلال الفترة الانتقالية،ومن المرجح أن يكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد لجأ إلى إصدار الإعلان الدستوري الثاني المؤرخ في (30) اذار(٢٠١١)م، لتعضيد شرعية توليه مقاليد إدارة البلاد، ولتحديد مهامه وسلطاته التي أوردها الإعلان الدستوري بالتفصيل ، وهو ما سيسهم كله في إضفاء الشرعية بشكل كامل على خارطة الطريق السياسية للفترة الانتقالية التي تبناها المجلس الأعلى والقاضية بإجراء الانتخابات التشريعية أولا ثم قيام مجلسي الشعب والشورى بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد [18].

وقد تضمن الإعلان الدستوري الصادر في (30) اذار المواد من (٢٥إلى31)التي تتعلق برئيس الجمهورية وذلك ما أوجبته أحكام الاستفتاء ، والمواد من(٤٢ إلى ٤٥) متعلقة بمجلسي الشعب والشورى ، أي أنه تضمن سبعة نصوص لرئيس الجمهورية وأربعة عشر نصا للمجلسين التشريعيين وأورد الإعلان الدستوري في المادة (60) منه الأحكام المستفتي عليها الخاصة بطريقة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد والجدول الزمني لكل ذلك ،إن المادة (٢٥) من الإعلان الدستوري بينت الإطار العام للمهام الأساسية التي يتولاها رئيس الجمهورية ، ثم نصت في فقرتها الثانية على أنه و يباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها في المادة (56) من هذا الإعلان [19]،والتي نصت على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية : (التشريع ،إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها ، تعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشعب، دعوة مجلسي الشعب والشوري لانعقاد دورتهما العادية وفضهما والدعوة لاجتماع غير عادي وفضه،حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، تمثيل الدولة في الداخل والخارج وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتعتبر جزءا من النظام القانوني في الدولة، تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم، تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والمؤهلين السياسيين وعزلهم على

الوجه المبين في القانون،واعتماد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين،العفو عن العقوبة أو تخفيضها،أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون، السلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح، وللمجلس أن يفوض رئيسه أو أحد أعضائه في أي من اختصاصاته [20] .

ذهبت مصر إلى انتخابات تشريعية خلال السنة الأولى للثورة ، وتحت حكم المجلس العسكري المصري ، وأجريت الانتخابات في غياب دستور جديد لمصر بعد الثورة ، وأجريت الانتخابات التشريعية قبل ترتيب الساحة الحزبية المصرية ، ولا سيما أن النظام التسلطي كان مقيدا للعمل الحزبي من خلال سياسات تسلطية ودستورية،وكان التيار الإسلامي ، بطبيعة الحال ، هو الأكثر تنظما وجاهزية للانتخابات،أصدر المجلس العسكري في أيلول (٢٠١١)م، قانون الانتخابات ، وقام بتعديل بعض أحكام القانون (38) لسنة (١٩٧٢)م، بشأن مجلس الشعب، والقانون (١٢٠) لسنة(1980) م، بشأن مجلس الشورى، وبحسب التعديلات على القانون الانتخابي المصري تقرر أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب(498) عضواء نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بنظام القوائم الحزبية،والثلث الآخر الفردي ، وأشار الإعلان الدستوري إلى أنه يشترط عدم عضوية الأفراد في الأحزاب السياسية لكي يتنافسوا على المقاعد الفردية، وقسمت مصر بناء عليه إلى (30) دائرة انتخابية [21].

ان الانتخابات البرلمانية في مصر بعد عقود طويلة من الاحتكار السياسي والسلطوي ،فانها كانت تمثل اختيار جاد لقوة الاحزاب السياسية المصرية وقدرتها التنظيمية،فالوضع السياسي الذي تجري فيه الانتخابات يُعد الاكثر تنافسية، مع خروج الحزب الوطني المنحل، لذلك فهي انتخابات مهمة كونها تنهي فترة الضبابية السياسية بعد الثورة، وتجعل الشعب حاكماً بين القوى السياسية المتصارعة، كما إنها ترسم ملامح الدستور الجديد[22].

كان هناك تفاوت كبير بين نسبة التصويت الخاصة بغرفتي البرلمان ، حتى إنها بلغت (61.4) بالمئة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب ، و(15.4) بالمئة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى ، وهو ما يعكس قلة اهتمام الناخبين بالغرفة الثانية للبرلمان ، خاصة في ضوء محدودية صلاحياتها،و أسفرت نتائج انتخابات مجلس الشعب عن فوز حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين بـ (٢٣٥) مقعداً من إجمالي (498) مقعداً للأعضاء المنتخبين ، وحزب النور التابع للتيار السلفي بـ (١٢٣)مقعداً ، وحزب الوفد بـ (38) مقعداً ، والكتلة المصرية (تجمع من أحزاب اليمين واليسار معاً) بـ (34) مقعداً ، وحزب الوسط (الإسلامي) بـ (10) مقاعد ، وتحالف الثورة مستمرة (كممثل اليسار) بـ (7) مقاعد ، وتوزع ما تبقى من أحاد المقاعد على أحزاب صغيرة . أما انتخابات مجلس الشورى ، فقد حصل فيها حزب الحرية والعدالة على (110) مقاعد من إجمالي (١٨٠)مقعداً للنواب المنتخبين، وحزب النور على(44) مقعداً،والوفد على (14) مقعداً، والكتلة المصرية على(5) مقاعد، والمستقلون على (4) مقاعد، وحزب الحرية على مقعدين ، وحزب السلام الديمقراطي على مقعد واحد [23].

وأجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في الفترة (1/29 الى 2012/2/22)م ، حيث تم انتخاب (180) مقعداً من مقاعد المجلس الـ (264) ، بينما يعين المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب المقبل ، وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة بـ (105)مقاعد ، بنسبة (3 . % 58)، يليه حزب النور بـ(46) مقعداً ، بنسبة(25 %)، وحزب الوفد الجديد بـ (14) مقعداً ، وائتلاف الكتلة المصرية بـ(8) مقاعد [24] .

وما إن انتهت الانتخابات البرلمانية حتى عقد البرلمان بمجلسيه ، الشعب والشوري ، ثلاث جلسات مشتركة ، في(3 و 17 و 24) آذار (2012)م، خصصت لبحث تشكيل الجمعية التأسيسية وانتهت بالموافقة على اختيار أعضائها المائة ، غير أن هذا التشكيل ووجه بانتقادات شديدة ، من منطلق أن معايير الاختيار ليست واضحة ، وأنه لم يراع الكفاءة أو التمثيل المتوازن لكل فئات المجتمع ، وأنه يعكس هيمنة تيار بعينه ويستبعد تيارات أخرى، إلخ ، وتم الطعن بهذا التشكيل أمام محكمة القضاء الإداري التي أصدرت في (10) نيسان حكما بحل الجمعية التأسيسية لأن تشكيلها يضم أعضاء من مجلسي الشعب والشورى وهو ما يخالف ، وفقا لمنطوق الحكم ، نص المادة (60) من الإعلان الدستوري ، وبدلا من المعالجة السياسية لجوهر الخلاف وتشكيل جمعية تأسيسية بالتوافق العام بين مختلف القوى السياسية ، لجأ البرلمان إلى حيل قانونية لقطع الطريق أمام المعارضة فاصدر قانون ينص على أن يكون نصف أعضاء الجمعية من الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى ، والنصف الآخر من خارجها ، واستنادا إلى هذا القانون ، تم تشكيل جمعية تأسيسية جديدة بتاريخ (13) حزيران ، عقدت أولى جلساتها في(18) حزيران، واختارت المستشار(حسام الغرياني) ،الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى،رئيسا لها، غير أنه تم رفع دعوى أمام القضاء الإداري تطالب بحل التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية ثم قضت المحكمة في(23) تشرين أول، بعدم الاختصاص هذه المرة لأن التشكيل صدر بقانون ولأنه ليس من اختصاص القضاء الإداري النظر في دستورية القوانين، لذا فقد استمرت الجمعية التأسيسية في أداء عملها [25]،ومع أن التشكيل الجديد راعي الانفتاح على أعضاء من خارج البرلمان، كذلك استعان بعدد كبير من الأعضاء الاحتياط الذين جرى ترفيعهم لعضوية الجمعية بعد انسحاب الكنيسة مجددا ومعها مختلف القوى الليبرالية، الأمر الذي زاد في تعميق الخلل البنيوي للجمعية،و في ظل هذا الاستقطاب واصلت الجمعية التأسيسية عملها بسرعة فائقة، ولم يمنع الجمعية من مواصلة أعمالها حتى غياب ممثل عن مسيحيي بل جرى اقتراح أن ينوب عضو مسلم من أعضاء الجمعية عن المسيحيين في تصرف عبثي بامتياز رفضته الكنيسة بالطبع لكنه ينم عن عدم وعي تام بمفهوم المواطنة ،وهكذا تم الانتهاء من كتابة الدستور ووقع الاستفتاء عليه وحصل على(63.8) بالمئة من الأصوات [26].

المحور الثالث: نتائج ومآلات المرحلة الانتقالية

أتم المجلس العسكري الانتخابات الرئاسية في عام (2012)م،والتي تمثل أول انتخابات رئاسية تعددية حرة فى(مصر) طوال تاريخها الطويل، وهي ثالث انتخابات يخوضها المصريون بعد ثورة (25) كانون الثاني(انتخابات مجلس الشعب، انتخابات مجلس الشورى)[27]،وجرت بحضور مراقبين وإشراف القضاء واحتدام التنافس بين طرفين أحدهما يحظى بتزكية من المؤسسة العسكرية، وهو الفريق (أحمد شفيق) والآخر يحظى بتأييد من الإخوان المسلمين وهو الدكتور(محمد مرسي)، وكان على الشعب أن يختار أحدهما، جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية ، والتي لم يستطع أي من المرشحين الـ (13) من حسم المعركة لصالحه ،ونظراً لتقارب النسبة بين المرشحين الفريق (أحمد شفيق) الذي حصل على (23,66%)، والدكتور (محمد مرسي) الذي حصل على(24,78%) ،تمت جولة الإعادة بين المرشحين اللذين حصلا على المركزين الأوليين ؛ مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي ، والفريق أحمد شفيق ، آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك ، وأسفرت الانتخابات عن فوز (محمد مرسي) بعدد (13,230,131) صوتاً، ما يعادل نسبة (51,73%) وحصل (أحمد شفيق) على(12,347,380) صوتاً، ما يعادل نسبة(48,27%)[28].

ويعتبر انتخاب (محمد مرسي) اول رئيس مدني في تأريخ مصر الحديث ،الية لفك الارتباط بين مؤسسة الرئاسة والجيش بعد ترابط بلغ نحو ستة عقود اعتاد المصريون من غياب أي آلية ديمقراطية لتداول السلطة مما أدى الى انحسار دور الجيش في الشارع ، وبهذا استغل (محمد مرسي) حادثة قتل جماعة ارهابية (16) عسكريا في (4) اب (٢٠١٢) م ،للتخلص من سلطه العسكر وعلى اثره قام بأقالة قائد الحرس الجمهوري ورئيس جهاز المخابرات العامة ثم قام بتنحية رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع (المشير طنطاوي) وعدد من أعضاء المجلس العسكري وعين أصغر أعضاء المجلس سنا الفريق عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات الحربية وزيراً للدفاع [29].

ان الرئيس(محمد مرسي) بعد انتخابه كرئيس للجمهورية فانه لم يعمل على تأسيس علاقة صحية وصحيحة بين الحكم والمعارضة تقوم على أساس الحوار الجاد، وبناء الثقة ، وتوسيع دائرة المشاركة السلطة،وبناء التوافق الوطني، بل على العكس، راحت سياساته وممارساته تصب خانة تعميق الخلافات والانقسامات مع المعارضة ، وبخاصة بعد أن نكث بوعود كان قد قطعها على نفسه قبيل توليه منصب الرئيس،ومنها تعيين امرأة وقبطي كنائبين له،وعدم عرض أي مشروع للدستور للاستفتاء الشعبي إلا بعد حدوث توافق وطني عليه،وقد شكل ذلك طعنة قوية في صدقية الرئيس، وبحلول عام (٢٠١٣) كانت الانقسامات بين الرئيس(محمد مرسي) وقوى المعارضة التي مثلتها بالأساس(جبهة الإنقاذ الوطني)، قد بلغت ذروتها، وبخاصة بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره في (٢٢) تشرين الثاني (٢٠١٢)م[30]،الذي يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك ، وعزل النائب العام محمود عبد المجيد ، وحصن فيه الجمعية التأسيسية للدستور ، كما منح نفسه حق اتخاذ أي إجراءات وتدابير تجاه أي خطر يهدد ثورة (25)

كانون الثاني، أو حياة الأمة ، أو الوحدة الوطنية ، أو سلامة الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها ، وأن ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن ، وبموجب الإعلان الجديد تكون قرارات رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة ، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب برلمان جديد نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية ،مما ادى الى حدوث شرخاً سياسياً واجتماعياً حاداً في البلاد،وبروز توجه الإخوان المسلمين لفرض آرائهم على الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور،وهو ما أدى إلى انسحاب ممثلي الأزهر والكنيسة والأحزاب والقوى المدنية منها ، فضلا عن قيام الرئيس بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور رغم عدم وجود توافق وطني عليه،كما رفضت قوى وأحزاب المعارضة سياسات الرئيس التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،وبخاصة في ظل التدني الشديد في مستوى أداء حكومة هشام قنديل[31].

ويسبب إخفاق السلطة وقوى وأحزاب المعارضة في ترسيخ أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة لمعالجة الخلافات وبناء التوافق الوطني ، فقد تم اللجوء إلى ثلاثة أساليب العمل السياسي كان من شأنها تعميق حالة الاحتقان والانقسام في المجتمع، أولها: تجيش الشارع من خلال التظاهرات والتظاهرات المضادة ، وقد وصل الأمر إلى حد محاصرة إخوان وسلفيين مبنى المحكمة الدستورية العليا في كانون الأول / كانون الاول (٢٠١٢) م، الأمر الذي حال دون اجتماعها ، ومحاصرتهم مدينة الإنتاج الإعلامي (وهي المكان الذي يتم منه بث أغلب القنوات التلفزيونية) في آذار (٢٠١٣) م،بدعوى تطهير الإعلام وثانيها: اقحام القضاء في الخلافات السياسية،وذلك من خلال رفع دعاوي قضائية للفصل في مسائل وأمور ذات طابع سياسي، يفترض أن يتم حلها على طاولة الحوار لا في أروقة المحاكم [32]،ويمكن تشخيص الاسباب التي ادت الى سقوط نظام الاخوان المسلمين في مصر وايجازها في ما ياتي [33]:

1. فشل الجماعة في التعامل واستيعاب ، مسالة السلطة والحكم بشكل فعال اذ رغم رفعها لشعار الإسلام هو الحل الا انها لم تقدم مشروعا سياسياً قابلاً للتطبيق
2. استدراج الدولة العميقة الاخوان لمعارك جانبية استنزفت الجماعة فيها،وشن عليها حملة من تحريضات تشويه صورتهم في الرأي العام مما ادى الى خروج الملايين في مظاهرات ٢٠١٣ .
3. فشل الرئيس (محمد مرسي) في إدارة الدولة وعجزه عن اقامة توافق سياسي يضمن استقرار المرحلة الانتقالية فهو لم يهتم بوضع دستور شامل للبلاد تتوافق عليه كل الفواعل السياسية واحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الذين يمثلون كل اطياف المجتمع المصري فسقوط الاخوان شيء حتمي ومسلم به .
4. الحكومة الاخوانية فشلت في حل الأزمات التي واجهتها البلاد على اصعدة مختلفة ، فقد كان مسارها أخونة المجتمع من خلال الدفع بكوادرها لتشغل المناصب الحساسة والفاعلة في الدولة .
5. فشل الاخوان في محاولة مواجهة قواعد السلطة المؤسسة للدولة القديمة وعجز الأخوان في تقييم التغييرات العميقة التي وقعت خلال أحداث (٣٠) جزيرن (٢٠١٣)م.

6. فشل الاخوان الارتقاء في الخطاب السياسي نحو ما تتطلبة الديمقراطية كما اثبت الجماعة من استعدادها التخلي من ايديولوجيتها مقابل انتصارات سياسية تكتيكية قصيرة المدى .

وفي (30) حزيران (2013) م، كانت المظاهرات الأكثر اتساعا على مستوى مصر، انتقد خلالها المتظاهرين سوء ادارة البلاد خلال مدة حكم الرئيس محمد مرسي وطالبوه بالرحيل، ما شجع المعارضة على الالتلاف ضد الرئيس(محمد مرسي) وتشكيل حركة تمرد جمعت (22) مليون توقيع من المصريين المعارضين للرئيس، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله،وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل ، وقد حذر الجيش رئيس الجمهورية(محمد مرسي) إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة خارطة الطريق السياسية التي كان يتوقع فيها أبعاد الرئيس (محمد مرسي) من منصبه ، لكن اصرار الرئيس على البقاء دفعه إلى القاء خطابا في(2) تموز مشددا على انه الرئيس الشرعي ما اعطي المبرر للجيش للتدخل في ازاحة الرئيس (محمد مرسي) من مكانه، من خلال توجيه وزير الدفاع (عبد الفتاح السيسي) خطابا عبر التلفاز يعلن فيه قيادة الشعب وينحي (محمد مرسي) من مكانه في (3) تموز (2013)م [34]، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور ، وأعلن السيسي ، بعد انه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية ، أبرزهم(محمد البرادعي ، وشيخ الأزهر أحمد الطيب ، والبابا تواضروس الثاني، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمرد) ، أن المجتمعين اتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر، ابرز نقاطها (تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت ، إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد، لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية،تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة، وتتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية،تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً)،وفي (2013/7/9)م، أصدر الرئيس المكلف عدلي منصور إعلاناً دستوريا تضمن (33) مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية،كما أعلن تعيين البرادعي نائبا للرئيس،وكلف حازم الببلاوي بتشكيل الحكومة الموقتة ، خلال المرحلة الانتقالية في مصر،وصوت المصريون على مشروع الدستور المصري ،الذي تم تعديله عن نسخة (2012) م،من قبل لجنة الخمسين، التي ترأسها عمرو موسى ، في النصف الأول من كانون الثاني (2014) م ،حيث شارك في الاستفتاء(38.5 %) ممن هم مسموح لهم بالتصويت ، وأيد الدستور (98.1 %)، بينما رفضه(1.9 %)، وذلك وفقاً للجنة المنظمة للاستفتاء [35] .

وعلى الرغم من اعتراض العديد من المحللين على سياسات الاخوان، لكن ما جرى في مصر في (3) تموز (2013) م،اثار جدلا بين من يراها انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، ومن يرى فيها ثورة شعبية ضد رئيس فقد شرعيته ، لكن هناك من وصفها بأنها ليست ثورة تامة ولا انقلابا عسكريا تاما ، وانما تقع في منزلة بين منزلتين [36].

ان شرعية الشعب في الدولة الديمقراطية تنبع من انتخابات دورية بناء على مبادئ دستورية متفق عليها، أو بناء على دستور مكتوب متفق عليه، وتصبح شرعية الشعب شرعية الشارع حين لا تكون الانتخابات ممكنة، وذلك في النظام الاستبدادي،أما طرح شرعية الشارع ضد الانتخابات فإنها تعني شرعية الشارع ضد شرعية الشعب،وهذه الشرعية منظمة دستوريا، ولها بنية، ومفهوم قانوني عميق لا يتجزأ إلى أعداد وأرقام، لأن شرعية الشعب مفهوم منظم مقنن، ناجم عن اقتراع مقنن ومنظم أيضاء ويتيح القانون مجالا لتكراره في ازمنة محددة ، بطريقة منتظمة، من اجل الإتيان بنتيجة مختلفة حين يغير الشعب، أو جزء منه، موقفه من الحاكم، كان يكون الحاكم وعد وكذب أو أوعد وجبن أو غيرذلك،وبهذا المعنى فإن حركة (30) حزيران، بمنطوق خطابها الحرفي حركة احتجاجية واسعة وشرعية،وقد تفوق أعداد المشاركين فيها أعداد المشاركين في (٢٥) كانون الثاني، ولكنها كذلك بوصفها حركة شعبية طالبت بتقديم موعد الانتخابات، فتقديم موعد الانتخابات هو مطلب شرعي عيني واضح ، يمكن أن يجتمع عليه أغلبية الناس، ولكنه، في حد ذاته ، ليس بديلا من الانتخابات ، وليس بديلا من الشرعية،لأن هناك سبلا قانونية لتقديم موعد الانتخابات،فهذه الشرعية هي شرعية بديلة افتراضية، لأنها مطلب من حركة جماهيرية واسعة، لكنها، بالنظر إلى أنها شرعية بديلة،لا تتحقق إلا بالانتخابات،هذا إذا أخذنا خطاب (30) حزيران بحرفيته كما هو، ولا شك لدي في أن حشدا كبيرا من حشود ذلك اليوم المشهود كان يؤمن بهذا المطلب ، ولم يعلم أن انقلابا يدبر بحجة أن المطلب ، في حد ذاته ، يغني عن تحقيقه ، أي عن تنظيم انتخابات مبكرة ، ويجيز انقلابا عسكريا ، في مثل هذه الحالة تصبح حركة (30) حزيران، على عظمة حشودها وشرعية مطلبها غطاء شعبيا لانقلاب عسكري ضد نظام حاكم يتيح الانتخابات الثورية ، وهي التي كان موعدها أصلا على الأبواب ، أما من يصر على جعل (30) حزيران، ثورة انضم الجيش إليها ، أو كما يقال عادة (انحاز الجيش إلى مطالبها العادلة)، فهذا يعني أنها ثورة مضادة ، لأنه إن كانت هذه ثورة بمساندة بقايا نظام الحكم القديم وأجهزة الدولة المعادية للثورة فإنها تكون ثورة مضادة ، أي ثورة تهدف إلى إزالة نتائج ثورة ٢٥ يناير ، واعادة الامتيازات المركبات النظام القديم وشخوصه وعناصره [37].

ولبيان ما جرى في مصر يوم(2013/7/3) هل هو ثورة ؟ أم انقلاب ؟ ام ثورة مضادة ؟ تم الاستعانة بنخبة من رؤساء مراكز بحثية وأكاديميين متخصصين في هذا الشأن : يرى(جواد الحمد) رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات : أن خروج الحشود إلى الشارع لا يبرر لقيادة المؤسسة العسكرية أن تحسم المشهد لصالح فريق ضد آخر،وهذا السلوك يمثل عملاً سياسياً للجيش يغلب فيه مصلحة طرف على طرف آخر، بما أن الجيش يعد أحد ادوات الدولة التي يجب أن تتكامل مع مؤسسات الدولة الأخرى، في ظل قيادة موحدة،لا أن يقوم بخطف رئيس الجمهورية في مكان غير معلوم،والغاء جميع الاستحقاقات الانتخابية، لذا يعد هذا عملا انقلابيا له ما بعده، في حين يرى (واثق السعدون) قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية جامعة الموصل : أن لا بد من نظرة مركبة للمشهد المصري فإذا نظرنا

أن الرئيس مرسي هو رئيس منتخب ، فإننا لا يمكننا توصيف ما ، جرى الا بانه انقلاب ، وإذا ما نظرنا إلى الرفض الشعبي الواسع لسياسات الرئيس والتي عدها المعارضون الداخليون والخارجيون تهدف لتكريس سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الدولة ، فضلاً عن السخط الجماهيري من التدهور المضطرد للأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال مدة حكم الرئيس ، هذا المشهد بغض النظر عن كون الرئيسي منتخباً ، يمكن وصف ما جرى بأنه ثورة شعبية مدعومة من الجيش ، فضلاً كون ما جرى من أحداث عنف وعنف مضاد وانقسام سياسي شديد بين مؤيد ومعارض للرئيس المنتخب ، وضمن هذا السياق يكون تدخل الجيش إستشعاراً لما يهدد البلاد من حرب أهلية متوقعة، وهذا الطرح أيضاً أحادي لأن ما جرى بعد(3-7-2013)م، من أحداث عنف كبيرة استهدفت صفوف جماعة الإخوان المسلمين تمثل مركباً آخر يضاف إلى المعادلة ككل ، وبالتالي فإن ما جرى في(3-7-2013)م، انقلاب عسكري مطلوب ومدعوم من قطاعات واسعة من الشعب والقوى الوطنية المصرية ، جاء في مرحلة تمر بها البلاد بانقسام وانسداد سياسيين ، أما رئيس مركز القدس للدراسات السياسية (عريب الرنتاوي) يرى : أن هناك ثورة ثانية تمت في (30) حزيران بنزول أكثر من (30) مليون إلى الشوارع للمطالبة بتنحي(محمد مرسي) ، كان ذلك بسبب سياسات الإخوان التي إستعدت نخب متعددة في مصر ، وتسببت في خلق الازمات الخدمية ، وانعدام المهنية في الوقت ذاته، في حين يرى مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني حسن الأنباري : أن المسمى ليس مهماً لتوصيف ما جرى يوم(3-7-2013)م، ولكن النتائج التي تمخضت عن هذا الحدث هي من تحدد المسمى فيما بعد، بمعنى هل النتائج التي تمخضت عن هذا الحدث عن يوم(3-7-2013) م،ثورة اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، أم أنه مجرد تغيير في مؤسسة إدارة الدولة [38].

الخاتمة

ان عملية التغيير السياسي التي شهدتها الانظمة العربية بعد عام (2011)م ،ومنها (مصر) قد جاءت على اثر تاكل وفقدان شرعية نظم الحكم فيها،وبالتالي تشترك هذه البلدان بنفس الاسباب والمقدمات المؤدية الى الحراك الشعبي والجماهيري وما تمخض عنه من نتائج ادت الى تخلي السلطة الحاكمة عن الحكم والرضوخ لرغبة الجماهير بعد حقبة من الحكم الاستبدادي الشمولي،اما فيما يخص اليات ادارة المرحلة الانتقالية فنجد ان كل بلد سلك طريق يختلف عن الاخر،حيث ان (تونس) على سبيل المثال اتبعت السياق الدستوري ولجات الى الشرعية الدستورية لتشكيل الحكومة الانتقالية ومن ثم اللجوء الى انشاء مجلس تاسيسي قائم على شرعية الانتخاب و تشكيل لجنة لغرض كتابة الدستور،والتي افرزت رافدا جديدا للممارسة السياسية القائم على ترسيخ المأسسة للحيلولة دون انتكاسة المسار الديمقراطي الجديد، اما في (مصر)،فان الامر يختلف حيث ان الرئيس الراحل (حسني مبارك) سلم قيادة البلاد الى(المجلس الاعلى للقوات المسلحة) خلافا للدستور،كما ان (المجلس الاعلى للقوات المسلحة) اتخذ مساراً اخر فاجرى استفتاءعلى التعديلات الدستورية لاعطاء شرعية للمجلس غير الدستوري ،وعودة العمل به، وبالتالي فان هذه المقدمات تنبئ بما حصل فيما بعد من ارباك في عملية ادارة المرحلة الانتقالية ،ليس فقط في مايتعلق بالمسالة الدستورية ،وانما قضية الانتخابات النيابية والرئاسية، وكانت النتيجة صعود الاسلاميين الى الحكم متمثلة بجماعة الاخوان المسلمين بنسب كبيرة من مقاعد مجلس الشعب، وفوزهم بالانتخابات الرئاسية ،وبالتالي فان سوء ادارة المرحلة الانتقالية ،ادى الى عودة التذمر والتظاهر من جديد الى الساحة السياسية من ما ادى الى العودة الى مؤسسات النظام القديمة الى الواجهة ممثلة بالمؤسسة العسكرية،والتي اخذت على عاتقها من جديد التاسيس لمستقبل النظام السياسي في (مصر).

الهوامش

([1]) Samer S . Shehata , Egypt : From Authoritarianism to Revolution , School of Foreign Service , Georgetown University , 2011 . p p : 1-2.

([2]) د حسن نافعة ،ربيع مصر بين ثورتي 25يوينوو30يناير،في مجموعة مؤلفين،العرب بين ماسي الحاضر واحلام التغيير اربع سنوات من الربيع العربي،مؤسسة الفكر العربي، بيروت،ط1، 2014،ص ص37-38.

(3) هاني سليمان ،العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير،المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر،ط1، 2015،ص ص 56-57.

(4) باسم القاسم،ربيع الدنان (اعدا)،د محسن محمد صالح(تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة (التغييرات الدستورية والانتخابات)،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،ط1، 2016،ص12.

(5) احمد فهمي ،مصر 2013دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها سينورياهات المستقبل،البيان ،مركز البحوث والدراسات ،الرياض ،ط1، 2012،ص 72.

(6) سداد مولود سبع، مستقبل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 17، 2011، ص85.

(7) أحمد سعيد تاج الدين ،25 يناير ثورة شعب، هيئة الاستعلام المصرية، القاهرة، 2011، ص103.

(8) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2012،ص123.

(9) ممدوح غالب احمد بري ، دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (٢٠١١ ٢٠١٤)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد ٢، فلسطين ، ٢٠١٨ ، ص ١٧

(10) حسن سلامه ، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية ، مجله الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام ، العدد 48 ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٠٣

(11)سداد مولود سبع، مستقبل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، مصدر سبق ذكره، ص85.

(12) شعبان احمد رمضان واحمد سليمان عبد الراضي ، الوسيط في الأنظمة السياسية والقانون الدستوري ، ط 1 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٤.

(13) مجدي حماد، ثورة مصر: مشروع نهضة عربية، الكتاب الثاني: بناء المستقبل، بيروت، دار النهضة العربية، 2012، ص193.

(14) محمد نور فرحات ،هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل ،في مجموعة باحثين ،تحديات التحود الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،القاهرة ،2012،ص 38.

(15) د . حسن نافعة، ربيع مصر ، بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، مصدر سبق ذكره،ص 40.

(16) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد) ،د محسن محمد صالح(تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة (التغييرات الدستورية والانتخابات)،مصدر سبق ذكره،ص33.

(17) طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير،دار الشروق ،القاهرة،ط1، 2013،ص147.

(18) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ،الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق ،القاهرة، ط1، ٢٠١٢، ص ص 243-244.

(19) طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير،مصدر سبق ذكره،ص188.

(20) طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير،مصدر سبق ذكره ،ص ص 188-189.

(21) مهند مصطفى،النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي حالتا مصر وتونس،المؤتمر العربي الثالث للعلوم الاجتماعية والسياسية 2013،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2013،الدوحة،ص26.

(22) ابو بكر الدسوقي، لماذا سقطة في مصيدة المرحلة الانتقالية، مجلة السياسية الدولية،مركز الاهرام للدراسات، القاهرة ،العدد 188، 2012، ص5.

(23) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2012،ص128.

(24) باسم القاسم،ربيع الدنان،تحريردمحسن محمد صالح،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،ط1، 2016،ص19.

(25) د . حسن نافعة، ربيع مصر ، بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو ،مصدرسبق ذكره،ص ص 40-41.

(26) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2012-2013مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2013،ص ص 144-145.

(27) سامي عبد العزيز،الايديولوجية في الانتخابات الراسية (تاثيرالانتماء الايديولوجي على الاتجاهات التصويتية في الانتخابات الراسية المصرية لعام 2012)،المجلد2015،العدد1، 2020،ص12.

(28) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد)، دمحسن محمد صالح (تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة،مصدر سبق ذكره ،ص19.

(29) مروه فكري ، المؤسسات الأمنية والحراك الثوري ، سياسات عربيه ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر العندة ، يلول ٢٠١٣ ، ص ٥٤.٥٢

(30) علي الدين هلال ،حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014 ،ص ص 175-176.

(31) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد)، دمحسن محمد صالح (تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة،مصدر سبق ذكره ،ص21.

(32) علي الدين هلال ،حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014 ص177.

(33) نادية فاضل عباس فضلي،النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع الاخوان المسلمين،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،المجلد16 ،العدد2019،65،ص114.

(34) سداد مولود سبع،النظام السياسي المصري دراسة تحليلية ،مجلةقضايا سياسية ،كليةالعلوم السياسية ، جامعة النهرين،المجلد2018،العدد 51، 2018 ،ص ص 220-221.

(35) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد)،دمحسن محمد صالح (تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة،مصدر سبق ذكره،ص27.

(36) سداد مولود سبع،النظام السياسي المصري دراسة تحليلية ،مصدر سبق ذكره،ص 221.

(37) عزمي بشارة،الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة 2013،ص ص 20-21.

(38) علي العاني ،الديمقراطية ودول الربيع العربي الواقع والمستقبل ،دار المامون للنشر والتوزيع،بغداد،ط1، 2016،ص ص 54-55.

المصادر

اولاً : الوثائق والقوانين والتقارير:

1. مهند مصطفى،النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطيحالتا مصر وتونس،المؤتمر العربي الثالث للعلوم الاجتماعية والسياسية 2013،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2013.

ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :

1. احمد فهمي ،مصر 2013دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها سينورياهات المستقبل،البيان ،مركز البحوث والدراسات ،الرياض ،ط1، 2012 .
2. أحمد سعيد تاج الدين 25 يناير ثورة شعب، هيئة الاستعلام المصرية، القاهرة، 2011.
3. احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2012.
4. احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2012-2013مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2013.
5. باسم القاسم،ربيع الدنان،تحريردمحسن محمد صالح،مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،ط1، 2016،ص19.
6. حسن نافعة، ربيع مصر ، بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، مؤسسة الفكر العربي بيروت ،ط1، 2014،ص ص 40-41.
7. حسن نافعة ،ربيع مصر بين ثورتي 25يوينوو30يناير،في مجموعة مؤلفين،العرب بين ماسي الحاضر واحلام التغيير اربع سنوات من الربيع العربي،مؤسسة الفكر العربي، بيروت،ط1، 2014.
8. شعبان احمد رمضان واحمد سليمان عبد الراضي ، الوسيط في الأنظمة السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط 1 ،٢٠١٦.
9. طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير،دار الشروق ،القاهرة،ط1، 2013.
10. علي الدين هلال ،حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014.
11. عزمي بشارة،الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة 2013،ص ص 20-21.
12. علي العاني ،الديمقراطية ودول الربيع العربي الواقع والمستقبل ،دار المامون للنشر والتوزيع،بغداد،ط1، 2016.

13.مجدي حماد، ثورة مصر: مشروع نهضة عربية، الكتاب الثاني: بناء المستقبل، بيروت، دار النهضة العربية، 2012.
14.محمد نور فرحات ،هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل ،في مجموعة باحثين ،تحديات التحود الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،القاهرة ،2012.
15.محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ،الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق ،القاهرة، ط1، ٢٠١٢.

ثالثاً :المجلات و الدوريات :

1. ابو بكر الدسوقي، لماذا سقطة في مصيدة المرحلة الانتقالية، مجلة السياسية الدولية،مركز الاهرام للدراسات، القاهرة ،العدد 188، 2012.
2. حسن سلامه ، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية ، مجله الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام ، العدد 48 ، القاهرة ، ٢٠١١.
3. سداد مولود سبع، مستقبل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 17، 2011.
4. سامي عبد العزيز،الايديولوجية في الانتخابات الراسية (تاثيرالانتماء الايديولوجي على الاتجاهات التصويتية في الانتخابات الراسية المصرية لعام 2012)،المجلد2015،العدد1، 2020.
5. سداد مولود سبع،النظام السياسي المصري دراسة تحليلية ،مجلةقضايا سياسية ،كليةالعلوم السياسية ، جامعة النهرين،المجلد2018،العدد 51، 2018.
6. ممدوح غالب احمد بري ، دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (٢٠١١ ٢٠١٤)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد ٢، فلسطين ، ٢٠١٨.
7. مروه فكري ، المؤسسات الأمنية والحراك الثوري ، سياسات عربيه ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٣.
8. نادية فاضل عباس فضلي،النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع الاخوان المسلمين،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،المجلد16 ،العدد65، 2019.

رابعاً:المصادرا لاجنبية

1. **Samer S . Shehata , Egypt : From Authoritarianism to Revolution , School of Foreign Service , Georgetown University , 2011 .**